وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education & Scientific Research

مجلة السلام الجامعة
Journal of Alsalam University
علمية محكمة
www.jasalam.edu.iq

للعلوم الانسانية والتطبيقية

مجلة السلام الجامعة

مَجلَة عِلميّة ثقافِيّة مُحكّمة

تصدر عن كلية السلام الجامعة

الرقم الدولي للمجلة: (2522 – 3402)

ISSN– 2959–555X (Print) / ISSN– 2959–5541 (Electronic)

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/74

العدد التاسع عشر

نيسان 2025م

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق:

(2127) لسنة 2015 ميلادية

مجلة

السلام الجامعة

مجلة فصلية محكمة للعلوم الإنسانية

تصدرها كلية السلام الجامعة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education & Scientific Research

مجلة كلية السلام الجامعة
للعلوم الانسانية

مجلة

السلام الجامعة

مجلة فصلية محكمة للعلوم الإنسانية

تُصدرها كلية السلام الجامعة

العدد ١٩

الرقم الدولي للمجلة

ISSN (2522-3402)

https://www.iasj.net/iasj/journal/378

١٤٤٦هـ نيسان ٢٠٢٥م

حقوق النشر محفوظة

- **الحقوق محفوظة للمجلة.**
- **الحقوق محفوظة للباحث من تاريخ تسليم البحث إلا في حالة تنازله خطياً.**

﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ
وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ
وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾

[التوبة: ١٠٥]

١ – اسم المجلة: مجلة السلام الجامعة

٢ – اختصاص المجلة: العلوم الإنسانية والتطبيقية

٣– جهة الاصدار: كلية السلام الجامعة

٤ – الموقع الالكتروني:www.alsalam.edu.iq

٥ – البريد الالكتروني:journal@alsalam.edu.iq

المراجعة اللغوية

.أ.م.د. سعيد عبد الرضا خميس / اللغة العربية

.أ. طارق العانى / اللغة الإنكليزية

الاشراف الطباعي والالكتروني:

أ.م.د. يوسف نوري حمه باقي

لغة النشر:

اللغة العربية، اللغة الإنكليزية

التحكيم العلمي:

البحوث التي تقبل للنشر في المجلة تعرض على أساتذة خبراء متخصصين تختارهم هيأة تحرير المجلة

مجالات التوزيع

جمهورية العراق، والدول العربية والدول الأجنبية على سبيل التبادل الثقافي والعلمي

مصادر التمويل: ذاتية

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية : (2127) لسنة 2015 ميلادية

الرقم الدولي للمجلة : (3402 – 2522) (ISSN).

رئيس التحرير

أ.د. عبد السلام بديوي يوسف الحديثي / عميد الكلية

نائب رئيس التحرير

أ.د. صبيح كرم زامل موسى الكناني / معاون العميد للشؤون العلمية

مدير التحرير

أ.م. د. أحمد عباس محمد /التخصص: فلسفة أصول الدين
قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية كلية السلام الجامعة

هاتف مدير التحرير :

٠٧٧١٠٠٤٥٥٦٦

هيئة تحرير مجلة كلية السلام الجامعة

١. الأستاذ الدكتور عبد السلام بديوي يوسف الحديثي Professor Dr. Abdul Salam Badiwi Yousef Al-Hadithi /
لغة عربية ـــ عميد كلية السلام الجامعة / رئيس التحرير

٢. الأستاذ الدكتور صبيح كرم زامل موسى الكناني Professor Dr. Sabih Karam Zamil Musa Al-Kanani / إدارة
تربوية ـــ معاون العميد للشؤون العلمية ـــ كلية السلام الجامعة / نائب رئيس التحرير

٣. الأستاذ المساعد الدكتور أحمد عباس محمد Assistant Professor Dr. Ahmed Abbas Mohamed /
فلسفة أصول الدين ـــ كلية السلام الجامعة / مدير التحرير

٤. الأستاذ الدكتور محسن عبد علي الفريجي Professor Dr. Mohsen Abdel Ali Al-Fariji /
علوم جغرافية ـــ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ العراق

٥. الأستاذ الدكتور كامل علي الويبة Professor. Dr. Kamel Ali Al-Weba /
علوم تاريخ ـــ جامعة بنغازي/ ليبيا

٦. الأستاذ الدكتور عبد الله بلحاج Professor Dr. Abdullah Belhaj /
لغة عربية ـــ جامعة سوسة / تونس

٧. الأستاذ الدكتور حنان صبحي عبد الله Professor Dr. Hanan Sobhi Abdullah /
تخطيط ستراتيجي ـــ مركز البحوث / بريطانيا

٨.الأستاذ المساعد الدكتور يوسف نوري حمه باقي Assistant Professor. Dr. Yousef Noori Hama Baqi/
فلسفة في الشريعة الإسلامية ـــ فقه مقارن، قسم الشريعة ـــ كلية العلوم الإسلامية / جامعة بغداد

٩.الأستاذ الدكتور عبد الله هزاع علي الشافعي Professor. Dr. Abdullah Hazza Ali Al-Shafi'i /
علم النفس الرياضي /كلية السلام الجامعة

١٠. الأستاذ الدكتور ماجد مطر عبد الكريم Professor Dr. Majid Matar Abdel Karim /
كلية السلام الجامعة

١١. الأستاذ الدكتور رديفة مطر عبد الكريم Professor Dr. Rudina Matar Abdel Karim /
كلية السلام الجامعة

١٢. الأستاذ المساعد الدكتور إبراهيم راشد الشمري Assistant Professor Dr. Ibrahim Rashid Al-Shammari /
إدارة أعمال تنمية بشرية /كلية السلام الجامعة

١٣. الأستاذ المساعد عنيد ثنوان رستم Assistant Professor. Anaid Thanwan Rustom /
رئيس قسم المالية والمصرفية /كلية السلام الجامعة

كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله الطاهرين وصحبه أجمعين، وبعد:

بين يديك عزيزي القاريء، العدد التاسع عشر من مجلة السلام الجامعة» التي نهضت كالعنقاء من بين الركام وليداً شرعياً جامعياً بين أخواتها المجلات العلمية التي تعتمد المستوعبات العلمية العالمية أحد أهم الجوانب في حساب المعدل التراكمي لتصنيف الجامعات والكليات في العالم يحمل العدد بين طياته بحوثاً ودراسات من نتاج أساتذة الكلية وعدد من الباحثين من خارجها، تخص موضوعات تتعلق بتخصصات الكلية العلمية والإنسانية وهي تعالج موضوعات حيوية تتعلق بحياة الفرد والمجتمع بشكل علمي منهجي، نرجو أن ينتفع منه المختصون والدارسون والمعنيون بالاختصاصات التي تنهض بها كلية السلام الجامعة، وطلبة الدراسات العليا وغيرهم داخل العراق وخارجه ونرى من المناسب ونحن نصدر هذا العدد أن نقدم شكرنا وتقديرنا العالي إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي على الدعم الذي قدّمه للتعليم الجامعي الأهلي، ونشكر كذلك السادة الباحثين الذين أسهموا في هذا العدد، وندعو الباحثين والمختصين إلى رفد المجلة والإسهام في أعدادها القادمة... و من الله التوفيق والسداد وللعلم والعلماء الموفقية والازدهار، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ.د. عبد السلام بديوي يوسف الحديثي

عميد الكلية

دليل المؤلفين

١. تنشر المجلة البحوث والدراسات التي تقع ضمن مجال تخصصها العلمي.

٢. أن يتسم البحث بالأصالة، والجدة، والقيمة العلمية، وسلامة اللغة، ودقة التوثيق.

٣. يمنح المؤلف الحقوق للمجلة بالنشر والتوزيع الورقي والإلكتروني، والخزن وإعادة استعمال البحث.

٤. أن يكون البحث مطبوعاً على الحاسوب بنظام (office word 2010) على قرص ليزري مدمج (**CD**) على شكل ملف واحد وتزوّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية، ويمكن إرسال البحوث عبر بريد المجلة الإلكتروني.

٥. أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).

٦. يُكتب في وسط الصفحة الأولى من البحث ما يأتي:

أ. عنوان البحث باللغة العربية.

ب. اسم المؤلف باللغة العربية ودرجته العلمية، وشهادته، وجهة انتسابه.

ت. بريد المؤلف الإلكتروني.

ث. الكلمات المفتاحية.

ج. ملخصان أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية، يوضعان في بدء البحث على أن لا يتجاوز الملخص الواحد (٢٥٠) كلمة.

٧. يكتب عنوان البحث في وسط الصفحة بحجم خط (١٦ . .**Bold**)

٨. يكتب اسم المؤلف في وسط الصفحة بحجم خط (١٢.**Bold**)

سياسة النشر

١. أن لا يكون البحث جزءاً من بحث سابق منشور، أو من رسالة جامعية قد نُوقِشَتْ، ويقدم الباحث تعهداً بعدم نشر البحث أو عرضه للنشر في مجلة أخرى.

٢. يشترط لنشر الأبحاث المستلة من الرسائل والأطاريح الجامعية موافقة خطية من الأستاذ المشرف وفقاً للأنموذج المعتمد في المجلة

٣. يُبلغ المؤلف بقرار صلاحية النشر أو عدمها في مدة لا تتجاوز شهراً واحداً من تاريخ وصوله إلى هيأة التحرير.

٤. يلتزم المؤلف بإجراء تعديلات المحكمين على بحثه وفقاً للتقارير المرسلة إليه، ومن ثم موافاة المجلة بنسخة معدلة في مدة أقصاها (١٥) خمسة عشر يوماً.

٥. لا يحق للمؤلف المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد النشر.

٦. لا تُعاد البحوث إلى مؤلفيها سواء قبلت أم لم تُقبل.

٧. يخضع البحث للتقويم السرّي من خبيرين لبيان صلاحيته للنشر.

٨. يدفع المؤلف أجور النشر البالغة (١٢٥,٠٠٠) مائة وخمسة وعشرين ألف دينار عراقي ١٢٥) من داخل العراق، و (١٥٠) دولاراً من خارج العراق.

٩. يحصل المؤلف على نسخة من المجلة المنشور فيها بحثه.

١٠. تعبّر البحوث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

١١. لا تلتزم المجلة بنشر البحوث التي تخل بشرط من الشروط.

١٢. تلتزم المجلة بفهرسة ورفع البحوث التي تُنشر في المجلة في موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقيةwww.iasj.net

دليل المقومين

١. يُرجى من المقوم قبل الشروع بالتقويم التثبت من كون البحث المرسل إليه يقع في حقل تخصصه العلمي لتتم عملية التقويم.
٢. لا تتجاوز مدة التقويم (١٠) أيام من تاريخ تسلّم البحث.
٣. تذكر المقوّم إذا كان البحث أصيلاً ومهما لدرجة تلتزم المجلة بنشره.
٤. يذكر المقوّم مدى توافق البحث مع سياسة المجلة وضوابط النشر فيها.
٥. يذكر المقوّم إذا كانت فكرة البحث متناولة في دراسات سابقة، وتتم الاشارة إليها.
٦. يحدّد مدى مطابقة عنوان البحث لمحتواه.
٧. بيان مدى وضوح ملخص البحث.
٨. مدى إيضاح مقدمة البحث لفكرة البحث.
٩. بيان مدى عملية نتائج البحث التي توصل إليها الباحث.
١٠. تجري عملية التقويم بنحو سري.
١١. يُبلغ رئيس التحرير في حال رغب المقوّم في مناقشة البحث مع مقوم آخر.
١٢. تُرسل ملاحظات المقوِم إلى مدير التحرير، ولا تجري مناقشات ومخاطبات بين المقوّم والمؤلف بشأن البحث خلال مدة تقويمه.
١٣. يبلغ المقوّم رئيس التحرير في حال تبين للمقوم أن البحث مستل من دراسات سابقة، مع بيان تلك الدراسات.
١٤. يُحدد المقوّم العلمي بشكل دقيق الفقرات التي تحتاج إلى تعديل من المؤلف.
١٥. تعتمد ملاحظات وتوصيات المقوّم العلمي في قرار قبول النشر وعدمه.

تعهد نقل حقوق الطبع والتوزيع

إني الباحث .....

صاحب البحث الموسوم بـ(.....

.....

.....

.....).

أتعهد بنقل حقوق الطبع والتوزيع والنشر إلى مجلة (السلام الجامعة) .

التوقيع:

التاريخ:

تعهد الملكية الفكرية

إني الباحث.....

صاحب البحث الموسوم بـ(.....

.....

.....

.....

.....).

أتعهد بأن البحث قد أنجزته، ولم يُنشر في مجلة أخرى في داخل العراق أو خارجه، وأرغب في نشره في مجلة (السلام الجامعة).

التوقيع:

التاريخ:

عناوين البحوث المقدمة لمجلة الكلية

ت	الباحث	عنوان البحث	رقم الصفحة
١.	أ.د. قصي سعيد أحمد الجبوري م.م. مُحَمَّد إسماعيل حسين جياد	تغريم فاقد الأهلية بين الشريعة والقانون العراقي	١-٢٥
٢.	أ.د. مُحَمَّد يحيى سالم الجبوري	جوانب من الدَّرس الصَّوتي عند مكي القيسي (ت٤٣٧هـ)	٢٦-٤٨
٣.	أ.د. محمود بندر علي العيساوي م.م. مها أحمد كمال العاني	إذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم إلى المباشر / نماذج تطبيقية	٤٩-٦٨
٤.	أ.م.د. أحمد عباس مُحَمَّد	سلامة العقيدة وأثرها في صلاح المجتمع	٦٩-٨٨
٥.	أ.م.د. رعد عبد الله فياض	مفهوم الإمامة في سورة البقرة في تفاسير السنة	٨٩-١١٢
٦.	أ.م.د. أثمار شاكر مجيد الشطري	القلق البيئي وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية لدى طلبة جامعة بغداد	١١٣-١٣٣
٧.	أ.م.د. إبراهيم عبد السلام ياسين	سُلْطَةُ العَقْلِ فِي تَفْسِيرِ النَّصِ القُرْآنِي	١٣٤-١٤٩
٨.	أ.م.د. حميد معروف حميد الأعظمي	مخالفات الحنابلة للحنفية في حد الردّة	١٥٠-١٧٢
٩.	أ.م.د. حسين ناصر حسين م.د. علياء هاشم عبد الأمير	اعتماد القنوات التلفزيونية الفضائية على تصريحات المسؤولين كمصدر للأخبار وانعكاسه على أداء الوظيفة الإعلامية / قناة السومرية التلفزيونية الفضائية انموذجا	١٧٣-١٨٩
١٠.	أ.م.د. سهيل مُحَمَّد حسين	الدقائق البيانية والدلالة السياقية قراءة لبلاغة "تشابه المعنى" في نصوص (نهج البلاغة) حرف "الجيم" إنموذجًا	١٩٠-٢٢٦
١١.	م.د. هيوا طاهر عباس	رسم المصحف الشريف (مصحف الشيخ ملا زادة) للشيخ ملا حسن عبد الله الكردي / دراسة وتحقيق	٢٢٧-٢٥١
١٢.	م.د. حميد جفات ثويني	ذكر الخاص بعد العام في خطاب القرآن / دراسة في نصوص من القرآن	٢٥٢-٢٦٤
١٣.	د. محمد عبد الوهاب مرموص	العلاقة بين المحاصصة السياسية وظاهرة الفساد في العراق بعد العام ٢٠٠٣	٢٦٥-٢٨٣
١٤.	م.د. معاذ حمدي حسون	الفكر الأخلاقي عند الماوردي وكانت / دراسة فلسفية مقارنة	٢٨٤-٢٩٩
١٥.	م.د. أحمد شفيق عرميط الآلوسي	خصائص النبي (صلى الله عليه وآله) في الدنيا والآخرة / دراسة عقدية	٣٠٠-٣١٢
١٦.	م.د. نافع حسين علي الدليمي	علم الفقه والكلام عند البصريين أيام العباسيين	٣١٣-٣٣٣
١٧.	د. معد صالح أحمد	المعجم الصوتي معجم الصوتيات للدكتور رشيد العبيدي إنموذجًا / دراسة وصفية	٣٣٤-٣٥٠
١٨.	الدكتورة ظلال زين عليا لدكتور سمير شلال فرحان	ميزان المدفوعات في العراق للمدة من ٢٠٠٣ – ٢٠٢٣ مع التركيز على السياسة المالية والنقدية	٣٥١-٣٦٧

	الدكتور علاء عبد الحميد		
.١٩	م.د. آلاء عبد شنان	آيات البأس في القرآن الكريم / دراسة تحليلية	٣٦٨-٣٨٥
.٢٠	م.د. حردان عبد الغفور رشيد	أثر استراتيجية دائرة وجهات النظر في تحصيل مادة علم الاجتماع لدى طلاب الرابع الاعدادي	٣٨٦-٤٠٦
.٢١	م.د. ميادة جمعة حسن	الانهماك الأكاديمي وعلاقته بالاعتدال المزاجي لدى طالبات المرحلة الإعدادية	٤٠٧-٤٣١
.٢٢	م.د. صلاح نعمه عبد العالي	الغيرية وتمثلاتها في النص المسرحي العراقي المعاصر / نماذج مختارة	٤٣٢-٤٥٤
.٢٣	م.د. نزار راهي خصاف	التوافق المهني لدى المرشدين التربويين في محافظة واسط	٤٥٥-٤٨٠
.٢٤	م.د. إبراهِيم خَليل ابراهِيم	استخدام جهاز مبتكر لقياس زمن السرعة الانتقالية لطلاب المرحلة الإعدادية	٤٨١-٤٩٤
.٢٥	م.م مُحَمَّد هاشم جبار مهدي العوادي	العنصر الأخلاقي في حياة الأنبياء في القرآن الكريم	٤٩٥-٥١٤
.٢٦	م.م حسين عواد محميد	الاشكالات القانونية لفرض الضريبة الخضراء	٥١٥-٥٣٥
.٢٧	م.م. مصطفى مُحَمَّد صالح عطيه أ.د. محمد مُحَمَّد صالح عطيه	الغزو الفكري وأثرهُ على الأمة الإسلامية	٥٣٦-٥٥٧
.٢٨	م.م. علي هادي عبد الله القره غولي	السياسة الخارجية اليابانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بعد العام ٢٠٠٣	٥٥٨-٥٨٠
.٢٩	م.م. زينب عبد الواحد سلوم	دور الحوكمة المؤسسية في تحقيق الإفصاح المالي	٥٨١-٦١٥
.٣٠	م.م. رعد خضير صليبي	الانتخابات الرئاسية في ساحل العاج لعام ٢٠٢٠ وانعكاساتها المستقبلية	٦١٦-٦٣٨
.٣١	م.م. عالية حسين مُحَمَّد أ.د. محمود بندر علي	أثر القواعد الفقهية في صياغة مواد الدستور العراقي ٢٠٠٥م / الحقوق الاقتصادية انموذجاً	٦٣٩-٦٥٤
.٣٢	م.م. مُحَمَّد أحمد حميد	عبد الغني جميل حياته وشعره	٦٥٥-٦٧١
.٣٣	م.م. سراب سوادي يوسف الأكرع Sarab S. Yousif AL-Akraa	Teaching Language through four strands: From Theory to Practice	٦٧٢-٦٨٣
.٣٤	الباحثة: خديجة عبد الستار صادق سليمان	المفهوم القانوني للإرهاب وتميزه عن الكفاح المسلح في ضوء قواعد القانون الدولي	٦٨٤-٧٠٩
.٣٥	أ.د. علي مطشر عبد الصاحب سيف الدين مهدي كاظم	المقصود بالمهني في عقود الإذعان / دراسة مقارنة	٧١٠-٧٢٦
.٣٦	الباحث: فاضل صبري نعمه	تأثير الاقتصاد العالمي على استراتيجيات المالية المحلية	٧٢٧-٧٥١
.٣٧	أ.د. لقاء عبد الحسين رستم الباحث: نصير سالم عباس	المجتهد وشروطه عند الإمام الشوكاني (ت١٢٥٠هـ) / دراسة أصولية	٧٥٢-٧٦٩
.٣٨	الباحثة: علياء ثائر مُحَمَّد أ.د. سامي جميل أرحيم	ترجيحات الإمام البرزلي في مسائل الطهارة الصّلاة / دراسة فقهية مقارنة	٧٧٠-٧٨٥
.٣٩	الباحث: حسن عبد الرضا عسكر	التخصيص بالأدلة المتصلة وتطبيقاته في سورة الأنعام	٥٨٦-٨٠٨

٤٠.	أ.م.د. وسام غالي قاسم	المؤثرون الرقميون ودورهم في صناعة الرأي العام في مواقع التواصل الاجتماعي من وجهة نظر (النخبة الأكاديمية الإعلامية)	٨٠٩-٨٢٨

ميزان المدفوعات في العراق للمدة من ٢٠٠٣ – ٢٠٢٣
مع التركيز على السياسة المالية والنقدية

Balance of payments in Iraq for the period 2003–2023
With a focus on fiscal and monetary policy

الدكتور سمير شلال فرحان

كلية الرشيد الجامعة ــ قسم العلوم المالية والمصرفية

samir.shalal@alrasheedcol.edu.iq

الدكتورة ظلال زين عليا

كلية الرشيد الجامعة –قسم العلوم المالية والمصرفية

Dhilal.Zain@alrasheedcol.edu.iq

الدكتور علاء عبد الحميد

asltz98@alrasheedcol.edu.iq

الدكتور سمير شلال فرحان
الدكتورة ظلال زين عليا
الدكتور علاء عبد الحميد

المُستخلص

تناول البحث من خلال فصوله الثلاثة أثر السياسات الاقتصادية الكلية على ميزان المدفوعات في العراق للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠٢٣ ، وضح الفصل الأول إجراءات الدولة ما بعد التغير، والفصل الثاني تناول اتجاهات السياسات الاقتصادية ، ما الفصل الثالث سلط الضوء على اثر السياسات الاقتصادية الكلية على ميزان المدفوعات

خرج البحث بعدة نتائج تؤكد على الأثر الفعال للسياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات منها.

١. من الصعوبة ممكن الغاء دور الدولة في النشاط الاقتصادي واتباع سياسة الخصخصة في هذه الفترة لكون العراق دولة نامية لا تملك مقومات أتباع سياسة الخصخصة
٢. توقف اغلب المشاريع الانتاجية المحلية واتباع على الاستيراد الخارجي الذي يؤدى الى العجز الدائم في ميزان المدفوعات.
٣. عدم قدرة السياسات الاقتصادية الكلية على معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات. وزيادة المديونية الخارجية

كلمات مفتاحية: السياسات الاقتصادية الكلية، الخصخصة، ميزان المدفوعات.

Abstract

The research is discused through it's three chapters, The impact of macroeconomic policies on the balance of payments in Iraq for the period from 2003-2023.

The first chapter deals with the state's procedures after the change.

The second chapter deals with macroeconomic policy trends on the balance of pyments.

The third chapter discused the impact of macroeconomic policies of balance of payments in Iraq from the period from 2003-2023.

the research came out with Several recommendations that emphasize the impact of macroeconomic policies on the balance of payments.

1. The privatization policy cannot be followed due to the Lack of capabilities for Its, implementation give that Iraq is a developing Country.
2. The permanet deficit in the balance of payments due to the failure of economit policies to address the imbalance in the balance of payments for of the period

Keywords: macroeconomic policies, privatization, balance of payments.

المقدمة

بعد حصول الازمات الاقتصادية الحادة ظهرت نظريات تؤكد على أهمية السياسات الاقتصادية الكلية ولا سيما السياسة المالية والنقدية ، وقد جدل كبير بين المدرسة الحديثة والمدرسة النقدية على أهمية أي منهما ، لكن الاحداث التي مر بها العالم اكدت على أن كل السياسات الاقتصادية لها أثر مباشر على النشاط الاقتصادي وخاصة ميزان المدفوعات، إذ يعتبر ميزان المدفوعات لأي دولة مرآة عاكسة للسياسات الاقتصادية الكلية، وكلما كان هناك تناسق كبير بين السياسة المالية والنقدية والاستثمارية والتجارية، كلما كان ميزان المدفوعات أفضل، وبحثنا هذا يسلط الضوء على دور السياسات الاقتصادية الكلية على ميزان المدفوعات العراقي للفترة ٢٠٠٣ – ٢٠٢٣.

- **مُشكلة البحث:**

تقوم على انه على الرغم من امتلاك العراق موارد اقتصادية متنوعه ووفرة الأموال ، إلَّا أن الاختلال في ميزان المدفوعات لازال سلبي منذ عام ٢٠٠٣ ولحد الآن، ولذلك فبحثنا يجيب على الاسئلة الآتية:

١. إلى أي مدى اسهمت السياسة الاقتصادية الكلية في علاج الاختلال في ميزان المدفوعات العراقي خلال الفترة قيد البحث ؟
٢. ما أثر المتغيرات الاقتصادية مثل الانتاج الوطني، التضخم ، سعر الصرف، وعرض النقد على ميزان المدفوعات خلال فترة البحث ؟ وتكون الاجابة على هذه الاسئلة من خلال بيان دو السياسات الاقتصادية الكلية على ميزان المدفوعات.

- **أهميـة البحث:**

يمثل البحث أهمية كبيرة على الصعيد العملي والعلمي معًا، والفائدة العملية منه تقوم على توضيح دور السياسة المالية والنقدية والانتاجية على ميزان المدفوعات.

أما على الصعيد العلمي فأن هذا البحث يأتي مساهمة متواضعة في بيان السياسات الاقتصادية وربط أثرها على ميزان المدفوعات.

- **أهداف البحث:**

١. بيان مدى مساهمة السياسات الاقتصادية الكلية في محاولة علاج الاختلال الدائم في ميزان المدفوعات.

٢. توضيح السياسات الاقتصادية التي أخفقت في علاج الاختلال الاقتصادي.

- **فرضيات البحث:**

١. تؤثر درجة التناسق بين السياسات الاقتصادية الكلية على ميزان المدفوعات.

٢. تكون العلاقة عكسية بين عرض النقد والميزان التجاري.

- **منهجيـة البحث:** تم استخدام المنهج التحليلي.
- **حـدود البحث:** الحُدود المكانية: تم تطبيق البحث على الاقتصاد العراقي، والحُدود الزمانية، يغطي البحث المدة ٢٠٠٣ – ٢٠٢٣
- **هيكليـة البحث:** يتكون البحث من ثلاث فصول.

الفصل الأول: إجراءات الدولة للفترة من ٢٠٣ – ٢٠٢٣

مدخل: في ٢٠٠٣/٤/٩ سقط النظام السياسي في العراق والذي حكم العراق (٣٥) سنة وتم انهيار الاقتصاد وتدمير البُنى التحتية و حل كافة الاجهزة الأمنية والادارية و توقف كافة المشاريع عن الانتاج ، مع العام أن العراق كان تحت الحصار الاقتصادي من ١٩٩٠ – ٢٠٠٣ وحصول ثلاث حروب انهكت الاقتصاد وحدوث اختلالات هيكلية و ارتفاع معدلات التضخم والبطالة إلى اعلى مستوى. وقد واجهت الدولة بعد عام ٢٠٠٣ أمرين هما توقف النشاط الاقتصادي، والتوجه نحو نظام اقتصادي حر، وظهرت دعوات عديدة تنادي بالإصلاح الاقتصادي والتحول من سيطرة الدولة إلى اقتصاد السوق والبدء في سياسة الخصخصة والتي فشلت فيما بعد والاندماج في النظام الاقتصادي الدولي، وهذه الدعوات انطلقت من جهات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإعمار والتعمير تؤيدها أصوات من الداخل و قدمت هذه الجهات وصفات جاهزة تضع العراق على سكة التحرير الشامل بكل المتغيرات الاقتصادية

المبحث الأول: إجراءات الدولة

١. الغاء دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

٢. الانفتاح الاقتصادي على كافة الدول. بعد أن عاش العراق في عزلة دولية منذ عام ١٩٩٠ – ٢٠٠٣.

٣. البدء بعملية الخصخصة.

٤. الغاء كافة القوانين والقرارات التي كان معمول بها سابقًا.

٥. إيقاف أكثر من (٩١) مشروع انتاجي حكومي.

٦. رفع الحصار الاقتصادي وخروج العراق من البند السابع.

٧. تغيير هيكلية كافة القطاعات.

ولكي ينطلق العراق نحو اقتصاد السوق لابد من تبني سلسلة في الاجراءات ومنها[١].

أولاً : تحرير الاقتصاد

ثانيًا: التثبيت الاقتصادي

ثالثًا: التصحيح الهيكلي

- **تقوم المرحلة الأولى على:**

١. التحول في نظام الادارة المركزية الى بناء نظام مؤسساتي يقوم على آلية السوق .

٢. رفع القيود الحكومية وتحرير الاسعار .

٣. إعطاء القطاع الخاص دوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي.

٤. حرية التجارة الخارجية والداخلية

٥. فتح الأسواق أمام انتقال عناصر الانتاج[٢].

- **وتقوم المرحلة الثانية على:**

١. تحقيق الاستقرار الاقتصادي

٢. تصحيح الاختلال الهيكلي لكافة القطاعات وذلك في خلال تفاعل ثلاث متغيرات هي[٣]:

أ- السياسة المالية.

ب- السياسة النقدية.

ت- سعر الصرف.

ولكن حصل عكس ذلك، إذ ازداد الطلب الكلي بشكل عشوائي ، مما أدى إلى التركيز على سعر الصرف في البداية وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي واتباع سعر الصرف الثابت والارتباط بأحد العملات الدولية مثل الدولار بهدف كبح جماح التضخم الذي أخذت معدلاته ترداد

---

(١) د . محمد المعموري ، أعادة اعمار العراق ، الفرص و التحديات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ١٢ (دراسة)

(٢) د. وفاء المهدواي، استراتيجية التحول نحو اقتصاد السوق ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥ ، ص ١٥ (دراسة)

(٣) د. سمير اللهيبي ، المالية لعامه، دار الأصدقاء للنشر ، بغداد / ٢٠٠٩ ، ص ١٧ .

اذ وصل سعر الصرف للدينار العراقي تساوي (٥٠٠٠) دينار مقابل الدولار الامريكي وهذا يدل الى تدني قيمة العملة العراقية إلى أقل ما يمكن.

أما في مجال السياسة النقدية فقد تم اعادة هيكلة البنك المركزي واعادة تفعيل دوره في السياسة النقدية وعلاج التضخم وعجز الموازنة العامة وتنظيم عمل المصارف التجارية ومعالجة ارتفاع أسعار الفائدة بسبب دولرة الاسعار المحلية فتكون سبباً في اجتذاب الأموال الساخنة. وعليه فان السياسية المالية تتفاعل مع السياسة النقدية في إصلاح جملة من القضايا خلال مرحلة التحول ومنها .

١. تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي ولا سيما في الانتاج والتوزيع.
٢. خفض الانفاق الحكومي
٣. توسيع القطاع الخاص والتوجه الى ارساء قواعد السوق الحرة .
٤. أعادة هيكلة القطاع الضريبي

أما المرحلة الثالثة تهدف الى اعادة هيكلة الاقتصاد العراقي وعلى المديات الاقتصادية والبدء بتنفيذ سياسة الخصخصة.

أن درجة استجابة الاقتصاد العراقي إلى إجراءات التغير قليله جداً وذلك[١]:

١. عدم مرونة الجهاز الانتاجي
٢. درجة التطور وفاعلية السوق
٣. الانكماش الاقتصادي
٤. التراجع في توفير الحاجات الاساسية
٥. تزايد حالة الفقر وارتفاع معدلات البطالة

التوسع في إجراءات الخصخصة أدت الى ضعف الاقتصاد العراقي في مواجهة الصدمات الخارجية والداخلية.

أن ظروف العراق ما بعد التغير جعلته يواجه عبء كبير أمام الإصلاحات الاقتصادية وبخاصة السياسة المالية والنقدية

وكان على الدولة بعد التغير أن تعمل على :

١. تبني خيارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية
٢. تطوير الانتاج المحلي
٣. اتباع التخطيط الشامل

---

(١) د. سالم النجفي ، سياسات التثبيت الاقتصادي ، بغداد ، ٢٠٠٤ ص ٢١ (دراسة)

٤. الإصلاح الاقتصادي

ولكن لم يتم تنفيذ ذلك وانما ذهبت الدولة الى اتجاهات أدت إلى حصول نتائج سلبية ادت تراجع الاقتصاد العراقي في كافة المجالات.

أن الدول النامية ومنها العراق لا تتوفر فيها متطلبات آلية السوق الحرة كما في الدول الرأسمالية التي قطعت شوطًا طويلًا من الثورة الصناعية ولحد الآن(١).

إن العراق لا يستطيع ان يصل إلى الاستخدام الكامل والتوجيه الامثل لموارده الاقتصادية عن طريق آلية السوق، لأن السوق الداخلية لم تكتمل لحد الآن ، أضافة لذلك فان اغلب القطاعات الاقتصادية استهلاكية اكثر من ان تكون منتجة، اذ لا يمكن في الظروف الحالية التي يمر بها العراق وهو محطم اقتصاديا ، أن يلغي دور الدولة في النشاط الاقتصادي واعتماد آلية السوق وذلك لضعف القطاع الخاص.

إن اعتماد فلسفة التحول إلى اقتصاد السوق في العراق وانهاء الأزمات الاقتصادية كجزء من الوصفات الجاهزة والسريعة لمؤسسات النقد والمال العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وربط اقتصاد العراق بالدول الرأسمالية يتطلب حزمة من الإصلاحات للسياسات الاقتصادية الكلية (المالية، والنقدية، الانتاجية، الاستثمارية، السعرية والتجارية).

وخلاصة القول أن المشاكلات الاقتصادية التي يعاني منها العراق تحتاج الى تنسيق وتفعيل ومشاركة كافة القطاعات الاقتصادية من أجل انقاذ العراق من كبوته و اجراء الاصلاحات لغرض القضاء على الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها العراق.

لقد أثارت الافكار التي طرحت من قبل الادارات السياسية التي تعاقبت على حكم العراق من ٢٠٠٣ ولحد الآن، بخصوص إجراءات التغير ردود فعل وجدل فكري على المستويات كافة. وبعد سنوات من اجراء التغير أين وصلت تجربة التحول نحو اقتصاد السوق. لقد اريد في بداية الامر ان تعتمد تجربة التحول على نظرية (الصدمة) التي كادت أن تحدث خسائر كبيرة لو استمر بها.

وتناسى المسؤولين العراقيين القدرات الاقتصادية للعراق ، ولذلك ذهبت افكارهم ادراج الرياح ومع ذلك ظلت الحكومات المتعاقبة تتبنى تجربة التحول نحو اقتصاد السوق الذي اغرق العراق في متاهات كثيرة . وهذا ما نلحظه منذ ٢٠٠٣ ولحد الآن.

(١) د . مهند السامرائي ، اجراءات الدولة ما بعد التغير، دراسة منشورة في مجلة العلم الاقتصادية ، بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص ١٨

لقد قامت تجربة التحول نحو اقتصاد السوق على اسلوب على الفور ورد الفعل بعيدة عن المتغيرات الاقتصادية أن الاشكالية التي كان من المفروض على السلطة في العراق لم تكن في نقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص أو تقليل دور الدولة وخفض الانفاق الحكومي بل في كيفية قدرة القطاع الخاص على ملئ الفراغ المحتمل ، وتعطل آليات السوق والطلب الكلي وتفوق القطاع التجاري على القطاع الانتاجي؟

لقد تمثلت ابرز أدوات الإصلاح الاقتصادي المزعوم في التحول من سياسة الدعم الحكومي للمواد الأساسية ولا سيما في رفع أسعار المشتقات النفطية ومفردات البطاقة التموينية، وخصخصة القطاع العام وفتح باب الاستيراد على مصراعيه، الذي اغرق السوق المحلية بالسلع الاستهلاكية الرديئة والتي اثرت بشكل كامل على الانتاج المحلي

والسؤال المطروح هنا هل نجحت تجربة التحول الاقتصادي بعد ٢٠٠٣ ؟

الإجابة على ذلك لا إذ أخفقت تجربة التحول من خلال الاجراءات وتراجع دور القطاعات الاقتصادية المهمة مثل القطاع الصناعي والزراعي، وأفرزت على السطح مشاكل عدة مثل ارتفاع سعر الصرف والبطالة وزيادة عرض النقد والفساد المالي والاداري وجرائم اقتصادية أخرى مثل غسيل الأموال، وانتشار المخدرات وغيرها.

- **الإصلاح الاقتصادي:**

على الرغم من المحاولات من قبل الحكومات المتعاقبة بعد ٢٠٠٣ في أجراء التغير إلَّا أنه توجد مجموعة من العقبات منها[١]:

١. ضخامة الديون الخارجية، إذ بلغت ديون العراق الخارجية عام ٢٠٠٣ إلى (١٥٠) مليار دولار موزعة بين الدول الأعضاء في نادي باريس كا ودول الخليج، والشركات
٢. مشكلة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة اذ وصلت نسبة الفقر في العراق في عام ٢٠٠٢ أكثر من (٥٠%) من سكان العراق
٣. ضعف القطاع الزراعي، أذ وصلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي الى (٢٠%) أما (٨٠%) يتم استيراده من دول الجوار.
٤. خفض مساهمة القطاع الصناعي عدا اقطاع النفط إلى أقل ما يمكن.
٥. تقادم البنى التحتية.
٦. الاختلال الهيكلي للاقتصاد.

---

(١) د . همام الشماع ، الاصلاح الاقتصادي بعد ٢٠٠٣ ، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ٨

٧. ارتفاع نسبة البطالة اذ وصلت الى (٧٢%).
٨. قلة مساهمة القطاع الخاص في التاريخ المحلي إذ وصلت إلى (٣٠%).
٩. الفساد المالي والاداري.
١٠. الفجوة الاستثمارية.

المبحث الثاني: سياسة الخصخصة Privatization

بدأت بوادر سياسة الخصخصة في العراق منذ عام ١٩٨٧، إذ تم بيع بعض شركات القطاع العام وخاصة القطاع الزراعي والفنادق الى القطاع الخاص، ولكن تحت اشراف الدولة، وزادت بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٣. أهداف الخصخصة هو تخفيف كاهل الدولة وخفض الانفاق العام، واعطاء القطاع الخاص دوراً أوسع في النشاط الاقتصادي من خلال المنافسة بين الدولة والقطاع الخاص لغرض التطوير وتحسين الانتاج وتوسيع الوعاء الضريبي لرفد الموازنة العامة للدولة

ولكن هناك جملة من الصعوبات التي واجهت تنفيذ سياسة الخصخصة في العراق بعد ٢٠٠٣ ومنها.

١. عدم وجود تخطيط مسبق لتعزيز قدرة القطاع الخاص مما جعل القرارات مبتورة وليس لها علاقة بتطوير الاقتصاد القومي
٢. بقاء اغلب القوانين السابقة التي تحد من آلية السوق
٣. عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي
٤. المديونية الخارجية
٥. عزوف الشركات والأفراد على شراء منشآت القطاع العام خوفا من الخسارة.
٦. انعدام الخبرة لدى القطاع الخاص في إدارة المنشآت.
٧. عدم متابعة الدولة لعملية الخصخصة

وخلاصة القول أن عملية الخصخصة تحتاج إلى توافر متطلبات كثيرة غير متواجدة في العراق، ولهذا ظلت عملية الخصخصة مجرد كلمات براقة تنطلق من أفواه أشخاص لا يعرفون معنى الخصخصة، إذ ان الدول التي سارت على هذه السياسة قطعت شوطا كبير حتى وصلت الى هذه المرحلة ، والقطاع الخاص في العراق هدفه الربح الفاحش، وهو قطاع متخلف جدًا.

- **انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية (WTO):**

في عام ٢٠٠٤ قدم العراق طلبا للانضمام إلى منظمة (WTO) ونحن نسأل هل الانضمام العراق لهذه المنظمة العالمية التي تتكون من الدول الرأسمالية الكبرى فائدة أم تمثل تحدي خطير له تداعيات غير محسوبة.

وبرز فريقان الأول يؤيد ذلك والثاني معارض أما الرأي المؤيد فأنه يرى[١]:

١. إن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي أي وحيد الجانب ولذلك يجب على الدولة إيجاد بدائل لكي تستطيع الانضمام والمنافسة في المنظمة.
٢. اذا بقى العراق خارج منظمة (WTO) فأنه لن يتمكن من تطوير التنمية المستدامة.
٣. لا تتوافق البطاقة التموينية مع مبادئ المنظمة.

وعليه نقول له أن العراق لا يستطيع الانضمام إلى منظمة في الوقت الحاضر لأن:

١. (٩٠%) من المشاريع الحكومية متوقفة.
٢. ترهل جهاز الحكومة وارتفاع معدلات البطالة.
٣. تخلف كافة القطاعات الاقتصادية
٤. ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض سعر صرف العملة العراقية يمثل عقبة كأداء أمام انضمام العراق إلى منظمة (WTO).
٥. الوضع الأمني الهش والحروب المستمرة.

- **أما الرأي المعارض فأنه يرى :**

١. عدم قدرة العراق دخول السوق العالمية لتخلف الانتاج المحلي المعد للتصدير ماعدا النفط.
٢. ضيق السوق العراقية أمام الأسواق الأخرى.
٣. الوضع الاقتصادي والسياسي الهش.

ونحن بين مؤيد ومعارض، نقول على دعاة الانضمام إلى منظمة (WTO) السكوت عن ذلك إلى حين توافر كل شروط الانضمام. وعليه لا توجد سياسة تجارية بعد عام ٢٠٠٣، بل هي تخبطات لأشخاص هدفهم الربح السريع والفاحش، واستهلاك اعلامي لا غير ذلك.

([١]) د. سمير اللهيبي، السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية، محاضرة ملقاة على طلبة المرحلة الثانية / علوم مالية – كلية الرشيد ، ٢٠٢٢

الفصل الثاني: اتجاهات السياسات الاقتصادية الكلية ما بعد ٢٠٠٣

المبحث الأول: اتجاهات السياسة المالية

بعد عام ٢٠٠٣ اتبعت الدولة سياسة مالية مغايرة للسياسة المالية السابقة ، أذ الغت الدولة كافة القوانين. والقرارات واللوائح التي كان معمول بها سابقا، وأدخلت برامج اصلاحية الهدف منها زيادة ايرادات الدولة لمقابلة للنفقات العامة المتزايدة جدًا

ومن هذه الإصلاحات[١]:

١. الغاء الاعفاء الضريبي المطلق والجزئي.
٢. فرض الضرائب التصاعدية .
٣. فرض الضرائب المباشرة والاقلال من الضرائب الغير مباشرة .
٤. أعادة النظر في الرسوم الكمركية والداخلية.
٥. معالجة القروض الداخلية والخارجية وخفض المديونية الخارجية

وقد ازدادت النفقات العامة بعد ٢٠٠٣ وذلك:

١. دفع تكاليف قوات الاحتلال.
٢. زيادة الرواتب بشكل كبير جدًا.
٣. زيادة الخدمات العامة.
٤. زيادة اعداد الموظفين.
٥. زيادة التمثيل الدبلوماسي.

أما الايرادات العامة فقد انخفضت بشكل كبير جدًا قياسًا لزيادة النفقات العامة ما عدا ايرادات النفط

العجز الدائم في الموازنة العامة

بدأ العجز في الموازنة العامة منذ منتصف الثمانينات ولحد الآن بسبب الحروب الثلاثة التي دخلها العراق وارتفاع الانفاق العام وقلة الايرادات، وضعف العملة العراقية إمام العملات الخارجية، وارتفاع الكتلة النقدية المتداولة في السوق. وارتفاع معدلات التضخم والجدول[٢] رقم(١) يوضح تطور معدلات التضخم في العراق للفترة ٢٠٠٣ – ٢٠٢٣

(١) د. سمير اللهيبي ، محاضرات ملقاة على طلبة قسم القانون ، كلية السلام ، ٢٠١٣ .

(٢) البنك المركزي العراقي ، التقارير للسنوات ٢٠٠٣ – ٢٠٢٣

السنوات	معدل التضخم %
٢٠٠٣	٣٤
٢٠٠٤	٢٧
٢٠٠٥	٣٧
٢٠٠٦	٥٣
٢٠٠٧	٣١
٢٠٠٨	٣
٢٠٠٩	٧
٢٠١٠	٢
٢٠١١	٣
٢٠١٢	٧
٢٠١٣	٢
٢٠١٤	٢
٢٠١٥	٢
٢٠١٦	٣
٢٠١٧	٣
٢٠١٨	٤
٢٠١٩	٥
٢٠٢٠	٤
٢٠٢١	٥
٢٠٢٢	٥
٢٠٢٣	٦

من الجدول أعلاه نلاحظ:

- الارتفاع المتذبذب لمعدلات التضخم في الواق.
- إن الارقام اعلاه لا تعكس الواقع الاقتصادي.
- استمرار تزايد معدلات التضخم والدليل استمرار ارتفاع معدلات التضخم وخفض سعر الصرف للدينار العراقي تجاه العملات الأخرى.

السياسة النقدية: على الرغم من صدور قانون البنك المركزي رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٤ وقيام البنك المركزي باستبدال العملة القديمة التي كانت سائدة من ١٩٩٠ – ٢٠٠٣ والتي كانت تحمل في طياتها تضخم عالي جدًا، إلَّا أن السياسة النقدية لا زالت تعاني من مشكلات عدة ومنها[١]:

١. تضخم الكتلة النقدية.
٢. ضيق الجهاز المصرفي.
٣. محدودية السوق المالية والنقدية.
٤. عجز الموازنة العامة.
٥. ارتفاع الاسعار.
٦. ارتفاع معدلات المديونية الخارجية
٧. العجز في ميزان المدفوعات.
٨. البطالة.
٩. الفساد المالي.
١٠. انخفاض الناتج المحلي.
١١. اختلال القطاعات الاقتصادية.
١٢. استمرار الحروب.

السياسة الاستثمارية

صدر قانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦ الاستثمار الذي يهدف إلى[٢]:

١. تشجيع الاستثمار لغرض التنمية الاقتصادية المستدامة.
٢. تشجيع القطاع الخاص والاجنبي وخلق حالة المنافسة بهما.
٣. توفير فرص عمل.
٤. توزيع الصادرات.
٥. خفض العجز في ميزان المدفوعات.

ولكن انتشار الفساد الاداري والمالي فشلت سياسة الاستثمار في العراق ، وظل العراق مستورد لكافة السلع والخدمات

---

(١) ضياء الخيون ، مقال منشور في جريدة الصباح ، العدد ٤٦٢ ، ٢٠٠٥ ، ص ٢

(٢) د. كمال البصري ، اصلاح المشتقات النفطية ، ٢٠٠٦ ، ص١٢

وقد واجه قانون الاستثمار عدة معوقات منها.

١. عدم مرونة أجهزة الدولة
٢. التخلف الاقتصادي .
٣. تعدد مراكز القرار .
٤. تخلف المصارف .
٥. ضعف شركات التامين.

وحسب تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير نلاحظ صعوبة الاستثمار في العراق مقارنة مع دولة مختارة[١].

ت	البلد	درجة الصعوبة
١.	سنغافورا	١
٢.	ماليزيا	٢٠
٣.	الاردن	١٠١
٤.	مصر	١١٤
٥.	المغرب	١٢٨
٦.	ايران	١٤٢
٧.	العراق	١٥٢

نلاحظ أن العراق يحتل المركز الاخير في معدل جاذبية الاستثمار.

المبحث الثاني: ميزان المدفوعات العراقي

بعد عام ٢٠٠٣ توقف اكثر من (٩١) مشروع انتاجي حكومي مما ادى الى انخفاض مساهمة الانتاج المحلية في رفد الموازنة العامة وميزان المدفوعات واعتماد الاقتصاد العراقي على واردات النفط. وبذلك فقد العراق موارد مالية كثيره جدًا بسبب الاستيراد والحقيقة المرة التي لا توجد في اي دولة ، ان العراق بلد نغطي ويصدر يوميا (١٤) مليون برميل ويستورد كافة المشتقات النفطية، وهذه مفارقة صادمة. وميزان المدفوعات العراقي من ٢٠٠٣ – ٢٠٢٣ سلبي وفيه عجز كبير جدًا وذلك للأسباب الآتية:

(١) البنك الدولي، المسح الاقليمي ، ٢٠٠٧

١. تخلف قطاع الاستثمار.
٢. توقف الانتاج المحلي ما عدا النفط مع العلم عدم ثبات أسعار النفط.
٣. ارتفاع معدلات المديونية الخارجية والداخلية
٤. توقف التنمية الاقتصادية بشكل تام خلال الفترة ٢٠٠٣ – ٢٠٢٣
٥. توجيه مبالغ كبيرة لإدامة زخم الحرب المستمرة من ١٩٨٠– ٢٠٢٣

الفصل الثالث

الآثار المباشرة للسياسات الاقتصادية الكلية على ميزان المدفوعات للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠٢٣

من خلال الاطلاع على أثر السياسات الاقتصادية الكلية على فترات المدفوعات العراقي للفترة من ٢٠٠٣ – ٢٠٢٣ تبين ما يأتي:

١. قصور السياسة المالية من خلال زيادة النفقات العامة وقلة الايرادات العامة . والعجز الدائم في الموازنة.
٢. عدم قدرة السياسة النقدية على توازن ميزان المدفوعات من خلال الحصول على الكبر قدر من النقد الاجنبي. ومحاولة السيطرة على سعر صرف الدينار العراقي تجاه العملات الاجنبية والحد من ظاهرة الدولرة وخفض الكتلة النقدية المتداولة في السوق .
٣. انخفاض مساهمة القطاع الصناعي المحلي في رفد ميزان المدفوعات العراقي وتقليل العجز الدائم فيه.
٤. عجز القطاع التجاري على القضاء على الاختلال الدائم في ميزان المدفوعات العراقي.
٥. السياسة الداخلية لم تستطيع أن توازن بين الانتاج والاستهلاك والادخار، ووضع حركة الاقتصاد للتطور بل زادت الميل الحدي للاستهلاك وخفض معدلات الاستثمار.
٦. السياسة السعرية وقعت في خطأ كبير من خلال أطلاق الاسعار، هادفة من ذلك تشجيع الاستثمار متناسية أن (٧٠%) من الشعب العراقي معدومة والمستفيد الأول هم التجار، أدت إلى نتائج وخيمة منها خفض معدلات الحدي للاستهلاك وقلة الطلب على السلع والخدمات المتنوعة ، والعراق دولة نامية لا يمكن اطلاق الاسعار لأنها تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم وخفض قيمة العملة الوطنية

والسؤال المطروح حاليا ، هل يستطيع العراق الخروج من عنق الزجاجة ويصبح من الدول المتقدمة ؟

الاجابة على هذا السؤال لا ونعم .

لا اذا استمر العراق السير على السياسات التي اتبعها من عام ٢٠٠٣ ولحد الآن والتي اثبتت فشلها ، وبقاء العراق في خانة الدول المتخلفة والركون في قعر الزجاجة

ونعم اذا سار على السياسات التالية.

١. تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي
٢. أعادة تفعيل دور الدولة في كافة النشاطات .
٣. الغاء سياسة الخصخصة وابقاء القطاع الخاص تابع للدولة
٤. اعادة تشغيل كافة المشاريع الانتاجية الحكومية المتوقفة منذ عام ٢٠٠٣ ولحد الآن.
٥. تشجيع الانتاج المحلي.
٦. تقليل الاستيراد الى أقل ما يمكن وعدم استيراد اي سلعة يمكن انتاجها محليًا.
٧. الغاء العملة المحلية والرجوع إلى العملة ذات الغطاء القانوني.
٨. السيطرة على الاسعار.
٩. القضاء على الفساد المالي والاداري.
١٠. توفير فرص عمل والقضاء على البطالة.
١١. الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة.
١٢. خفض معدلات التضخم.
١٣. اعادة النظر بكافة السياسات.
١٤. أعادة هيكلة الأجهزة الأمنية.
١٥. اعادة النظر بسياسة التعليم.
١٦. الغاء الاحزاب السياسية.
١٧. الغاء المؤسسات الوهمية.
١٨. تأسيس شركات جديدة في كافة الاختصاصات لتقليل البطالة العارمة.

المصـــادر والمراجع

١. د. سمير اللهيبي ، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على ميزان المدفوعات في العراق للفترة من ٢٠٠٣ – ٢٠٢٣ أطروحة دكتوراه.
٢. د. محمد المعموري، إعادة إعمار العراق، الفرص والتحديات ، جامعة بغداد (دراسة)
٣. د. وفاء المهداوي، استراتيجية التحول نحو اقتصاد السوق، ٢٠٠٥ ، (دراسة)
٤. د. سمير اللهيبي، المالية العامة، دار الأمين للنشر، بغداد ، ٢٠٠٩.

٥. د. سالم النجفي، سياسات التثبيت الاقتصادي، بيت الحكمة بغداد، ٢٠٠٤ (دراسة)
٦. د. مهند السامرائي: اجراءات الدولة ما بعد ٢٠٠٣، مجلة العلوم الاقتصادية، ٢٠٠٧ ، (دراسة)
٧. د. همام الشماع، الإصلاح الاقتصادي بعد ٢٠٠٣، مجلة العلوم الاقتصادية / جامعة بغداد، ٢٠٠٤بحث منشور
٨. د. سمير اللهيبي، محاضرات ملقاة على طلبة كلية الرشيد ، ٢٠٢٢.
٩. البنك المركزي العراقي، احصاءات للسنوات: ٢٠٠٣ – ٢٠٢٣.
١٠. ضياء الحنون، مقال منشور في جريدة الصباح ، العدد: ٤٦٢ ، ٢٠٠٥.
١١. د. كمال البصري، اصلاح المشتقات النفطية ٢٠٢٦.
١٢. البنك الدولي، المسح الاقليمي ، ٢٠٠٧.

مجلة السلام الجامعة
Journal of Alsalam University
للعلوم الانسانية والتطبيقية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education & Scientific Research

AL-SALAM UNIVERSITY COLLEGE

Issued by the University College of Peace

The international number of the magazine:(3402 - 2522)
ISSN- 2959-555X (Print) / ISSN- 2959-5541 (Electronic)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/74

NO.19
A.H 1446
A.D 2025

Registration No. at the House
Of books and documents:
(2127) - year (2015)

مكتبة مرمر
موبايل: 07704250907